المصدر: الاهـرام
التاريخ : ١٥ ديـسمـبر ٢٠٠٤

وزير التجارة الخارجية والصناعة فى لقاء خاص مع الصحفيين الاقتصاديين:

ماتم توقيعه فى إطار «الكويز» ترتيبات تجارية لاتضع التزامات على مصر

كتبت ـ نجـلاء ذكـرى:

أعلن المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة أن ماتم توقيعه أمس بين مصر والولايات المتحدة الامريكية فى اطار المناطق الصناعية المؤهلة هو ترتيبات تجارية وليست اتفاقية تجارية وبالتالى لاتضع التزامات على مصر والاستفادة منها اختيارى لمصر وأيضا للمصانع القائمة بالمناطق التى تم اختيارها كمرحلة أولى.

وأضاف الوزير ـ فى لقاء خاص مع المحررين الاقتصاديين بالصحف المصرية أمس ـ أن هذه الترتيبات التجارية تمنح السلع المصرية حق الدخول للسوق الامريكية دون جمارك أو قيود كمية ,وأضاف بأن الولايات المتحدة رغبت فى تطبيق هذه الترتيبات فى منطقتين صناعيتين الا أن جهود المفاوض المصرى تمكنت من تطبيقها على ٧مناطق جغرافية فى اطار ثلاث محافظات كبرى تسمح بضم مناطق أخرى مستقبلا أو توسعة المناطق القائمة مشيرا الى أن تجربة الاردن بدأت بمنطقة واحدة ثم امتدت الى ٣١ منطقة صناعية مؤهلة. وأكد الوزير أن هناك شرطا عاما تم وضعه للمناطق التى تم اختيارها يتمثل فى معدل التصدير للولايات المتحدة الامريكية وسيتم تعويض المناطق التى لم تشملها هذه الترتيبات التجارية بحيث تمر بمرحلة انتقالية تسمح لها بالاستفادة من مزايا هذه الترتيبات بعد فترة انتقالية خلال الشهور المقبلة.

وأكد الوزير أن الاتفاق ينص على وجود مكون اسرائيلى فى القيمة المضافة للسلعة لايقل عن ١١.٧٪ وأن جميع بنود الاتفاق علنية ولاتوجد بنود سرية وكلها تتعلق بأسلوب تحديد شهادات المنشأ وسيتم نشرها لتكون تحت نظر الرأى العام المصرى. وأضاف أن هذا الاتفاق خطوة للوصول الى اتفاقية تجارة حرة شاملة مع الولايات المتحدة الامريكية وذلك بعد تحقيق التنسيق فى عدد من الامور بين مصر وأمريكا فيما يتعلق بالجمارك أو الخدمات أو البنوك . واشار أن هذا الاتفاق جزء من منظومة شاملة تهدف لإتاحة المجال أمام التجارة الخارجية المصرية للنفاذ لأسواق العالم فهناك اتفاق تجارة حرة مع الاتحاد الاوروبى بدأ تفعيله منذ ٤شهور فقط بعد مفاوضات استمرت ٧سنوات واتفاق منطقة تجارة حرة عربية سيتم تفعيله بالكامل فى يناير المقبل بعد تعثر الفكرة لسنوات وعقود طويلة ,واتفاق مع الكوميسا فى افريقيا واليوم نعمل على توقيع اتفاقية تجارة حرة مع روسيا والصين ومع نيجيريا ومع أمريكا اللاتينية وكل ذلك بهدف فتح أسواق أمام الصادرات المصرية. وأشار الوزير الى أن الاتفاق لايعنى زيادة فورية فى الصادرات المصرية ولكن هذه الاتفاقيات وسيلة وعلينا العمل الجاد لتحقيق قدر مناسب من الانتاج الجيد القادر على المنافسة.

وحول سؤال عن تأخر مصر فى الاتفاق بالرغم من عرضه عليها منذ عام ١٩٩٦ وان كان يتضمن مخاطر سياسية أشار الوزير أن الاتفاق كان متاحا ولكن لابد وأن تكون هناك رغبة من المجتمع فى تطبيقه ولاستفادة منه ولم تكن هناك رغبة سابقة من مجتمع الاعمال وعندما توافرت تحركت الحكومة فى هذا الاتجاه. وقال أن أى اتفاق يتضمن مخاطر ومنها المخاطر السياسية ومن هنا نقول أن لدينا كل أسواق العالم نعقد معها اتفاقات مشابهة ولكن أهمية السوق الامريكية أنها أكبر سوق فى العالم . وقال

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

إن تجربة الاردن تشير لزيادة فى صادراتها من ١٥مليون دولار الى مليار دولار فى أربع سنوات وعندما يتم انفاذ اتفاقية التجارة العالمية بعد عدة سنوات ستجب كل ذلك.

وعن شرط المكون الاسرائيلى أوضح الوزير أنه لاتوجد اتفاقية تجارة حرة بين مصر وأمريكا فى الوقت الذى سينتهى العمل بنظام الحصص فى يناير المقبل ويحمل ذلك ضررا للصناعة المصرية وعام ١٩٩٦ أطلق الرئيس الامريكى كلينتون مشروع قانون يبيح لدول مثل مصر وفلسطين والاردن الاستفادة من اتفاق التجارة الحرة الامريكى الاسرائيلى بشرط وجود نسبة مكون من اسرائيل أو السلطة الفلسطينية أو عرب اسرائيل وهذا ما إستفدنا منه أخيرا.وحول سؤال عن أهداف اسرائيل من الاتفاق الترويج للتطبيع معها قال الوزير اذا كانت هناك أهداف لاسرائيل فهناك أهداف لمصر تتمثل فى التنمية وتحقيق السلام بالمنطقة وأن علينا أن نثق فى أنفسنا وقدراتنا على المنافسة وتجربة الاردن تؤكد أنه لم تحدث مبالغة فى قيمة أو سعر المكون حيث توجد بدائل عديدة ومنافسة داخل السوق الاسرائيلية.وقال إن هناك تجارة بالفعل بين مصر واسرائيل بناء على اتفاقية السلام كما توجد علاقات تجارية اسرائيلية عربية ولاتوجد نصوص فى الاتفاق تفرض دخول خبراء اسرئيليين مؤكدا أن الحكومة المصرية أتخذت جميع الاحتياطات السياسية والامنية اللازمة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية